

وأنقل نص عبارته — من عدد المجلة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٠ —
بعنوان « الاجتهاد في القرآن واجب على كل مفكر »

(فرأيت أن القرآن لم ينزل للمتخصصين ، وإنما نزل للعالمين . وأن
« ابن عباس » ، وهو حجة التفسير في زمانه ، لم يدرس الدين في
معهد ، ولم يكن يملك من المؤهلات إلا الفطرة السليمة ، والله يقول
في كتابه : « يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ » والدكتور — الصحفي المفسر —
كما يتبين لكل قارئ منصف ، يملك هذه الفطرة السليمة ، وهو مشكور
على هذه المحاولة ، فإن أخطأ كان له أجر المجتهد ، وإن أصاب كان
له أجران) .

قرأتها ، فشعرت بأني عميق :

القضية التي نحن بصددتها ، تتعلق بتفسير القرآن ، فكيف ساغ
الخلط بين التفسير ، وبين نزول القرآن للعالمين ؟

وكيف تصور ، أن الاجتهاد في التفسير مباح للعالمين ! كأنه لا
يدري أن الاجتهاد في أي مجال ، إنما يباح لذوي الخبرة به والدراية ،
أو « أهل الجهة » بتعبير سلفنا الصالح .

وعصرنا يؤمن بأن أصحاب التخصص ، هم الذين يجوز لهم
الاجتهاد ، فهل كان الاجتهاد مباحاً لعامة الناس في تفسير القرآن
والفتيا في أحكامه وشريعته ؟

الذي أجمع عليه الأئمة ، أن الاجتهاد في ذلك محظور على غير
العلماء .